

المملكة الأردنية الهاشمية

محكمة التمييز الأردنية

وزارة العدل

بصفتها : الحقوقية

القرار

رقم القضية :

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

٢٠٠٧/١١٧٦

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

و عضوية القضاة السادة

فايز حمارنة، أحمد المومني، عبد الكريم فرعون، محمد الحادين

الممثلة: إلهام يوسف سعيد عازر.

وكيلها المحاميان أميل بدر وداني بدر.

المميز ضده: أمجد محمد علي سليمان بيروتي.

وكيله المحامي عبد الحميد المومني.

بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف

حقوق اربد في القضية رقم ٢٠٠٦/٢١٨٤ فصل ٢٠٠٦/٢/٢١ المتضمن رد الاستئناف

وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق اربد رقم ٢٠٠٦/١/١٠٠٨

فصل ٢٠٠٦/١٠/٢٢ القاضي القاضي (قطع النفقة المستحقة من المدعي عن المدعي

عليها اعتباراً من ٢٠٠٣/٥/١٩ ووقف السير بالقضية التنفيذية رقم ٢٠٠٢/٧٧٤ وفك كافة

الحجوزات مع تفضيلها الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة وبعد السير باجراءات

التقاضي بهذه القضية وإعادة القضية إلى مصدرها.

وتتضمن أسباب التمييز بما يلي:

١- أخطاء محكمتا الدرجة الأولى والاستئناف بما ذهبنا إليه من تعليل أدى بالنتيجة لقطع

النفقة الزوجية اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٣/٥/١٩ وهو تاريخ انتهاء العدة في حين أن

الدعوى مقدمة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٧.

... ۷۰۰۸/۶/۶۰۰۸ ... ۷۸/۰۱/۶۰۰۸ ...

... ۷/۷/۷ ... ۶/۱/۸/۶۰۰۸ ... ۵/۱۸/۶۰۰۸ ... ۳/۸/۶۰۰۸ ... ۰۶۸/۸/۶۰۰۸ ...

...

... ۱۹۷۶ ...

- ۱- ...
- ۲- ...
- ۳- ...
- ۴- ...
- ۵- ...
- ۶- ...
- ۷- ...
- ۸- ...

المستحقة من المدعي عليها اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٣/٥/١٩ مع تضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ ٣٢٥ ديناراً أتعاب محاماة.

لم ترض المدعي عليها بهذا القرار فطعنت فيه استئنافاً.

بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢١ أصدرت محكمة الاستئناف قرارها رقم ٢٠٠٦/٢/١٨٤ قضت فيه رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف.

لم تقبل المدعي عليها بهذا القرار فطعنت فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة من وكيلها بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ بعد حصوله على إذن التمييز رقم ٢٠٠٧/٥/٦ والذي تبلغه بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢١.

**بالرد على أسباب التمييز:**

وعن السبب الخامس المنصب على تخطئة محكمة الاستئناف بنظر الدعوى تدقيقاً بالرغم من طلب المميزة رؤيتها مرافعة.

ففي ذلك نجد أن الأصل أن تنتظر محكمة الاستئناف الدعوى تدقيقاً عند الطعن بالأحكام الوجيهة الصادرة عن محكمة البداية وعندما تكون قيمة الدعوى لا تزيد على ثلاثين ألف دينار ومن غير ذلك يجوز لها أن تنتظر الاستئناف مرافعة بناء على طلب الخصم أو إذا رأت ذلك أي أن لها سلطة تقديرية وجوازية في ذلك.

وحيث أن محكمة الاستئناف نظرت الاستئناف تدقيقاً بالرغم من طلب الخصم فإن ذلك لا يعيب قرارها مما يتعين معه رد هذا السبب.

**وعن السبب الثاني** ومفاده أن تأخر المميز ضده بتقديم دعوى قطع النفقة لأكثر من ثلاث سنوات لا يعطيه الحق بالمطالبة بقطعها بأثر رجعي.

ففي ذلك نجد أن ما ورد بهذا السبب مستوجب الرد لأن دعوى المدعي بقطع النفقة تبقى مسموعة ما لم تنقضي بمرور الزمن أو بأي سبب آخر مما يتعين معه رد هذا السبب وفي حدود ما تم توضيحه.

۱۸/۱/۲۰۰۸ ۳۷۱۸/۲۰۰۸ ۱۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۵/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸

۱۸/۱/۲۰۰۸ ۳۷۱۸/۲۰۰۸ ۱۸/۱/۲۰۰۸

۱۸/۱/۲۰۰۸ ۳۷۱۸/۲۰۰۸ ۱۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۵/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸  
 ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸ ۲۰۰۸/۱/۲۰۰۸

۲۰۰۸ ۷۸

۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸  
 ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸  
 ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸

۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸

۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸  
 ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸  
 ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸  
 ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸ ۲۰۰۸ ۷۸

